الإسْـتِـثمارُ في اللـّغـةِ العربيـة

نحـو اللـّغة العربية وصرفها – قِـراءةٌ مـُعاصِرة

المؤتمر الدّولي الثالث للمجلس الدّولي للـّغة العربية
7- 10/ 5/ 2014 مـ - دبي

أ. د. محمـد عبد المطلب البكـّـاء

كلية الإعلام – جامعـة بغداد

عضو المجلس الدُّولي للغة العربية - بيروت

تـقديـــم:

الإسْـتِـثْـمَارُ(لغة):مصدر اسْـتَـثْمر يستـثمر، وهو للطلب بمعنى طلب الإسْـتِـثْـمَـارُ: وأصله من الثَّـمر، وله عدة معان منها: ما يحمله الشَّجر وما ينتجه، يقال: ثَمَرَ الشَّجرُ ثَمَرَ ثُمورًا: ظهر ثَمَرُه، وقد وردت كلمة : أثْمر، وثمرة، وثمرات، أربعاً وعشرين مرة في القرآن الكريم منها قوله تعالى:" انظُرُواْ إِلِى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ"(1). ومنه قوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ۚ كُلُوا مِن ثَـمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ۖ وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ"(2) .وقد ورد لفظ "التـَـثْميرِ" في عر ف الفقهاء عندما تحدثوا عن السَّفيه والرَّشيد؛ فقالوا:الرَّشيد هو القادر على تـثمير أمواله، وإصلاحه، والسـفيه هو غير ذلك. قال الإمام مالك : (الرُّشد : تـثمير المال، وإصلاحه فقط)، وأرادوا بالتـثمير ما نعني بـ (الإستثمار) اليوم. وأما لفظ الاستثمار فلم يرد في كتب اللغة بمعناه الاقتصادي الذي هو: التوظيف المنتج لرأس المال، أو هو بعبارة أخرى: توجيه المُدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة، أو حاجات أقتصادية.(3)، ولذلك جاء في معجم الوسيط (الإستثمار): استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات؛ ثم وضع رمز(مج)الذي يدل على أن هذا المعنى هو من وضع مجمع اللغة، ومن أجل توظيف (الإسْـتِـثْـمَار) في خدمة اللغة العربية، وتـأمين مسقبلها الوطني، والعربي، والدّولي لابد من أن نُحْسن معالجةَ مشكلاتها،وتيسير السُّبل على طالبيها، ومتعلميها،وتجديد روحها، ذلك أنّ النهضة الحديثة للأمة العربية فيها الكثير من المتناقضات، وهذا ليس بدعاً في الأمم التي تـنهض بعد فترة طويلة من الرّكود ثم لترى نفسها مضطرة إلى الربط بين القديم؛ ومتطلبات العصر،وما يشـهده من تطور، وتجديد في شتى مجالات الحياة. ولما كان خطابُ التَّجديد يرتبط بمفهوم الأبداع الفكري؛ بما يسمح لمنظومة فكرية أن تستعيد عافيتها، وقدرتها على مواكبة عصرها ضمن منظور معقول ومنسق، وخطة فكرية بغية إعادة تنظيمه ليبقى في فاعلاً في حقل اللّسانيات، أو اللـغويات(Linguistics) الذي يهتم في جزء منه بدراسة اللغات الإنسانية، ودراسة خصائصها وتراكيبها، لذا فإنَّ بحثنا سيهتم بـ (نحو اللـغة العربية وصرفها: قـراءة مُعاصرة) في إشارة إلى ماتعانية النهضة الحديثة للأمة العربية في الجانب اللـغوي ما جعل من الجهود المضنية التي بذلت برغم صلتها بما سبقها في هذا الميدان من عناية فائقة، ومجهود عقلي تقصر كثيراً دون آمالنا فيها، وذلك لإيماننا أن التعليم هو أساس كلّ نهضة،وأنه لا يكون إلا بلغتنا القومية،ومن ثم العمل على إسْـتـثْـمارها دولياً بعد أن حظيت بالمكانة اللائقة بها بين اللغات، وهذا مايتطلب العمل الجاد والمخلص في معالجة مشكلاتها، ومن ثم تقييم الجهود التي بذلت، والأبحاث التي أنْجزت، وخاصة في ما يتعلق بـ (النّحو والصّرف)، خاصة لأنَّ بعضها قد ابتعد عن الهدف، والغرض الذي من أجله يدرس (النّحو والصّرف)، وهو خدمة اللغة قولاً، وكتابةً ، وقراءة،وإنقاذ الفصحى من عَنت الذين يعلمون، وعبث الذين لايعلمون، فالذين يعلمون يريدون أن يخنقوها بما يحتمونه على المتعلمين من علم بقواعد لا يُعنى بها إلا المحترفون من علماء النّحو، وهم الذين ألقوا في قلوب المتعلمين الرّعب من لغتهم القومية، واليأس من إتقانها، في حين أن أكثر هذه القواعد وليدة تفكير كان سائداً في العصر الذي وضعت فيه، وليس لها من القدسية ما يفرضه علماء اللغة،ومن المستحيل أن نتجاهل تطور التفكير العلمي كلّه، أو أن نغفل الواقع الذي يدلنا عليه ما يلقاه المتعلمون في العصر الحاضر من صعوبة إزاء الفصحى العالية.(4). لذا جاء هذا البحث في مبحثين خشية أن يمتد التهاون باللـغة فيصبح إمتهاناً لها،وإستهزاءً بها، بدل أن نصون حرمتها، وأن نُحسن اسْـتِـثْـمارها.

المبحث الأول: يستعرض بإيجاز ما تشكوه العربية في نحوها وصرفها بعد غلبة النزعة العقلية في دراستهما، وبعد أن أجمعت أغلب الدراسات اللغوية على أن النّحـو(Syntax) أكبر مشكلات اللغة العربية، وأنَّ هذه المشكلة هي مبعث الشّكوى، وسبب البلوى، وأن هذا الإجماع لم يأتِ من فراغ بل هو إمتداد لما شهده ميدان هذا العلم من صيحات مخلصة نادت بضرورة تشذيبه، وطرح الزوائد منه، وتأليف كتب مُيسرة تلبي حاجة طلابه، والتي أثمرت عن تأليف كُتب تجسد الحاجة العملية لعلم النّحو بدءاً من القرن الثاني الهجري، وما زالت إلى يومنا هذا.

أما المبحث الثاني: تجديدُ الخِطاب النّحوي والصّرفي في اللـغة العربية، وسبل معالجة مشكلاته: ذلك إنّ الدّعـوة إلى إصلاح،وتجديد الخطاب النّحوي والصـرّفي في اللـغة العربية لابد أن تُثـْمرفي حُسْن إستثمار اللغة العربية،وأنَّ هذه الدّعوة تنحصرُ في تقديرنا المتواضع ضمن أربعة إتجاهات نشير إليها بغض النـظر عن موقف شيوخنا الأجلاء منها حين التصريح بها،أو ما استجد لاحقاً قصد نقدها،أو تقويمها،ثم لتعقب المبحثين (خاتمة البحث ونتائجه) التي سنشير فيها إلى المقترحات التي توصل البحث إليها، لتعقبها قائمة (مصادر البحث ومراجعه).وفي

الختام الحمْدُ لله أولاً وآخراً،عسى أن نوفق في ماسعينا إليه في حُسْن إسْتثْمار لغتنا الكريمة، وخدمة تراثها،بعد أنْ كرّمها سبحانه بكتابه الذي:"لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ".[فصلت:42].وهو الموفق للصواب،عليه توكلت،وإليه أنيب،والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المبحث الأول: أسباب مشكلة النـَّحو والصرف في اللـّغة العربية

أجمعت أغلب الدراسات اللغوية على أن النّحو(Syntax) أكبر مشكلات اللغة العربية، وأنَّ هذه المشكلة هي مبعث الشّكوى،وسبب البلوى،وهذا الإجماع لم يأتِ من فراغ بل هو إمتداد لما شهده ميدان هذا العلم من صيحات مخلصة نادت بضرورة تشذيبه،وطرح الزوائد منه، وتأليف كتب ميسرة تلبي حاجة طلابه،والتي أثمرت عن تأليف كُتب تجسد الحاجة العملية لعلم النّحو بدءاً من القرن الثاني الهجري بعد أن وضع خلف الأحمر(- 180هجـ) كتابه: مقدمة النّحو،والكسائي(-189هجـ)كتابه: المختصر الصَّغير،والجرمي(-255هجـ)،والزّجاج(-310هجـ)، وأبو جعفر النّحاس(- 338هجـ) كتابه: التـُّفاحة في النحو،وأبو القاسم الزّجاجي (- 340هجـ) كتابه:الجـُمَل،وابن مقسم (- 353 هجـ) كتابه: التـَّيسير في اللغة والنحو، وأبوسعيد السّيرافي(-368هجـ) كتابه: الإقناع، الذي أتمه بعد وفاته ولده يوسف، وقال عنه:" وضع أبي النـَّحو في المزابل بالإقناع، يريد أنه سهله حتى لا يحتاج إلى مفسر.(5). وأبو بكر الزبيدي(-389هجـ)كتابه:الواضح، وأبوالفتح عثمان بن جني(- 392هجـ) كتابه: اللـُّمع في العربية،وأبو العلاء المعري(- 449 هجـ) الذي نقد مناهج النّحاة، وقدّم مقترحات مهمة لإصلاح علم النّحو، وابن مضاء القرطبي (-592هجـ) في كتابه: الرّد على النّحاة، وابن هشام الأنصاري(-761هجـ) في مؤلفاته النّحوية المشهورة،إذ تدرج في كتبه التعليمية: (قطر النّدَى، شرح قطر النّدَى، شذور الذّهب، شرح شذور الذّهب، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مُغني اللّبيب عن كتب الأعاريب)، وبرغم أن مادة النّحو، وأبوابه واحدة في كتبه هذه إلا أن طريقة عرض المادة تناسب كُلَّ مرحلة من مراحل التعليم، وعلى هذا النّهج مضى الكثير من علمائنا الأعلام الذين فرقوا بين كتب المبتدئين، وكتب المختصين، وبذلك كثرت كتب المتون، والشروح، والمختصرات لتيسير النحو،وعلى الرغم من أن أغلب هذه الكتب لم تصلنا إلا أنها كانت تلبية لرغبة المتعلمين في إيجاد ما يعينهم على فهم مسائل النـّحو، والصـّرف، وخدمة العربية بعيداً عن التعقيد الذي وسمت به.(6) ثم ليشهد العصر الحديث، والمعاصر تسابق المؤلفون في وضع كتب تعليمية لعلمي النحو والصّرف، إلا أن شكوى الصعوبة ظلت قائمة حتى وضع إبراهيم مصطفى في عام 1937 كتابه: إحياء النّحو(7) الذي يُعد بحق من أهم المحاولات المعاصرة في تجديد النحو، وتيسير سبله، والتي لم تقتصر على تشذيب المادة النحوية بعد أن أصبحت القواعد النحوية أغلالاً، وعقبات يتذمر منها المتكلمون، وأفقدتهم الثـّقة بالنفس لكثرة الأخطاء التي لم يفلحوا في تجاوزها، بل ذهب (رحمه الله) إلى تغيير بعض المصطلحات النحوية لتسهيل الأمر على الدارسين، والمتعلمين، ثم توالت المحاولات التي لا يُبخس حقها، والتي سنشير إليها في ثنايا بحثنا هذا.

مما تقدم ذكره نلحظ أن النظر في وضع لغتنا العربية: أن الأدوات الأساسية لتعلمها، وتيسير سبل استخدامها، والتفقه فيها لم يحظَ بالتجديد الذي حظيت به مثيلاتها من اللغات الأخرى، برغم أن الطرق الحديثة المتبعة في تعليمها مستوحاة من طرق تدريس اللغات الأخرى لأهلها، ولغير أهلها- متناسين أن بعض هذه الطرق لايتفق وخصائص العربية - كما أنّ المعجم العربي مازال هو معجم القرن الثاني الهجري،أوالرابع في أحسن الأحوال تصوراً، وتأليفاً ، ومادة، ومازالت قواعد اللغة العربية هي قواعد نحاة القرن الثاني الهجري، فليس همّ اللساني العربي الآن: أن يعيد النّظر في تصور طبيعة اللغة العربية، وخصائصها، والمناهج الكفيلة بمعالجتها فقط ، بل هو مطالب بوضع الأدوات اللازمة لتنمية طاقة الإستعمال، فضلاً على أنه مطالب بالبحث في وسائل تطويع اللغة، وجعلها لغة وظيفية تفي بمتطلبات عصرها،وهذا ما نأمله في هذا البحث،وإلقاء بعض الضوءعلى واقع اللغة العربية (النّظري، والعملي) في جوانب تخص تركيبها، وأساليب تنميتها.

أما أسباب هذه المشكلة التي مازلنا نعاني منها، ولم نفلح إلى يومنا هذا في إيجاد حلّ يكون محل إتفاق يتم اعتماده أساساً للمعالجة، فتعود في تقديرنا المتواضع إلى أسباب عدة تقف في المقدمة منها:

1- إنّ المحاولات، والإجتهادات التي بذلت في سبيل معالجة هذه المشكلة لم تكن بريئة في بعضها، فإذ ْ ذهب بعض الباحثين إلى إطراح النـّحو، وما يتصل به من قواعد، بل وإلغاء الفصحى، والدعوة إلى العامية(*)،أو

استبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية في محاولة بائسة للتخلص من مشكلات الضّبط ،وقواعد الإعراب،وذلك تقليداً لمن سبقهم من المستشرقين الذين أرجعوا سبب تخلف الأمة عن ركب الحضارة هو اللسان العربي، إذْ لا معنى أن توجد لغتين أحدهما للكتابة، والأخرى للكلام، فإننا نرى: أن بعض الباحثين الذين استحسنوا مثل هذه الدعوة إلا أنهم لم ينهجوا نهجهم برغم قناعتهم أن ظاهرة الإعراب وما يتصل بها،ظاهرة مخترعة بل ومزيفة، لأنها قامت على أساس غير موضوعي وغير عملي لأنّ الأصل في الكلمات أن تشكل أواخرها بالسكون، متناسين أنّ الإعراب محل إتفاق علماء العربية وجميع النحاة ، وإن لعلاماته دلالات معينة ، وأغراضاً معنوية فبه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، ومن دونه لا تتحق الإبانة عن المعنى المراد.

2- إتباع المذهب البصري في النّحو، ولاسيما نحو المدارس الإبتدائية، ومعاهدها، وكلياتها فقد أخذ من نحو البصريين من دون الأخذ من نحو الكوفيين: (من هنا أتاه الجمود، وصار عند كثير من المعاصرين المعنيين(غاية) لا وسيلة، وهذا أمرٌ يؤسف عليه أشد الأسف، ومن الحق أنّ في نحو الكوفيين آراء تفضل آراء البصريين ، وينبغي للغة العصر الإنتفاع بها، بإتباعها ونشرها في العالم العربي العصري). (8)

وإذا كان إتباع المنهج البصري في الدراسة سبباً في الجمود، وعدم التطور، وإنقطاع الإبداع، والغموض والإبهام، فإنه كان سبباً في عقم محاولات التيسير التي ظهرت، والتي أشرنا إلى بعض منها، لأنها لم تفلحْ في عرض المادة النحوية،والصرفية بما ينسجم وطبيعة اللغة، ولا الطريقة المتبعة في تعليمهما، فضلاً عن أنها لم تفذْ من أعمال الكوفيين في تجديد النّحو وتيسيره: لأننا إذا أردنا نحواً تتمثل فيه العربية تمثيلاً صادقاً، فينبغي أن لا نعتمدَ على مذهب بعينه، فقد لاحظ الدارسون قديماً وحديثاً، أنّ النّحو البصري لم يستكملْ الإستقراء، وأن جهود البصريين كانت قد قصرت عن بلوغ الغاية منه، لأنهم أخذوا عن قبائل معينة،ولأن أباعمرو بن العلاء البصري(توفي 159هجـ) كان يقول:"ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير". وفي غلبة الشِّعر على ما وصلنا من نثر العرب، قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (159 - 255 هجـ): "ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون؛ فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره". والسِّر في هذا كما قال أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (390 – 463 هـ): " إنَّ المنثور في كلام العرب أكثر،وأقل جيداً محفوظا، وأنّ الشِّعر أقل، وأكثر جيداً محفوظاً ، لأنّ في أدناه من زينة الوزن، والقافية ما يقارب جيد المنثور". (9).

إنّ محاولات التيسير ستظل: تعاني نقصاً كبيرا مادامت قد قصرت جهدها على النّحو البصري وحده، أو النّحو الذي وصل إلينا، وهو نحو يكاد يكون بصرياً خالصاً. ولم يقف أمر إتهام النّحو البصري بالجمود، وعدم إستكمال الإستقراء إذ أضيفت إلى ذلك أسباب أخرى: إن إختيار المذهب البصري في النحو والصَّرف في مدارس العرب في العصر الحاضر كان من أسباب استصعاب الدراسة النحوية، والدراسة الصّرفية، ومن البواعث على النُّفور من اللغة العربية، وذلك لتشدد هذا المذهب وميله إلى الإشكال، وكثرة التأويل والتعليل، وهو فضلاً عن ذلك مذهب مُناف لطبيعة اللغات.(10).

3- إتباع قدماء النحويين في سرد القواعد النحوية قبل عرضها على كلام العرب وشعرهم الخالي من الضرورة، والتزام أقوالهم كأنها ممايحرم الإجتهاد فيه،ولا يجوز التعليق عليه، ولا إضافة قاعدة إليه.(11). متناسين إنّ النحو – كما نعلم- كُتب أغلبه على لغة الشعر، فاتخذت شواهده في الأشعار، ولغة الشعر غير لغة النثر: إذ يقدم الشاعر ويؤخر لأسباب إضطرارية، أوبلاغية، فعُدّ ذلك قاعدة خاصة.(12)

4- إنقطاع الإبداع، لأنّ النحو متعدد المذاهب، مختلف الوجوه،كثير الإصطلاحات، متنوع الأبواب، ومع تقادم الزمان على استقرائه،وبُعْد العهد بوضع قوانينه،ندر تناوله بالإصلاح والتهذيب،وقلّ عرضه على الفهوم الثاقبة، والعقول النافذة،واشتمل عليه حُبّ القديم، وتقديس العتيق فرهنت مشكلته،ودام جموده،وخمدت حياته،وركدت روحه،ولولا وجود الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين،ونبوغ فلان،وفلان وأخذهما بهذا أوذاك من مذاهب النحو، وتأليف عدة كتب في هذا الباب، لأصبح النّحو معضل الدّاء لايُرجى صلاحه،ولا يسع لمفكر فيه أن يُبدي فيه ، ولا أن يعيد. أما إنقطاع الإبداع فيعود إلى عدم نسخ قاعدة،أو الإستبدال بها،أو عدم إدماجها في قاعدة أخرى.(13)

5- رداءة الكتب المؤلفة في هذا العلم،وقلّة جماعة من المعلمين بها،ووعورة طريقة تعليمها،واضطراب المناهج الموضوعة لتعليمها،وفساد لغة كثير من الكتب العربية الجديدة،والصحف الأدبية،والسياسية،وفساد ترجمة كثير من المترجمين إليها،وضعف الإذاعات، وفساد لغة الكتب المدرسية الأخرى،وقلّة التفيش عن أصول هذه اللغة.(14)

6- فلسفة ُ النَّحو،ومنطقه، وإتباع الأسلوب العقلي في دراسته، وقد كان هذا الأسلوب سبباً في تبرم بعض النّحاة من بعضهم الآخرمنذ القدم، بعد أن ذهب بعضهم إلى نهج المتكلمين، والمناطقة، وعلماء الفقه فيه، واتبعوا اسلوبهم، وطريقة تفكيرهم في دراسته، وفي مثل هذا قال أبو علي الفارسي(- 377هجـ): (إن كان النّحو ما يقوله الرّماني(-384هـ)،فليس معنا منه شيء، وإن كان النّحو ما نقوله فليس معه منه شيء)(15)، ولا نحسب أن أبا علي أراد الإنتقاص من منزلة الرّماني النّحوية، فهو أعرف بها، ولكنّ حكمه انصب على منهجه في النّحو، وأسلوبه في تناول موضوعاته.

7- الفصل بين علم المعاني ودراسة النحو، والمفهوم من كلام كثير من قدماء النُّحاة أن مايُسمى (علم المعاني) إنما كان من النّحو، وقد اختل النّحو اختلالاً فاحشاً بفصله عنه، لأنّ منطق تركيب الكلام مستند إليه، ومعتمد عليه، قال أبو حيان التوحيدي:(سمعت شيخاً من النحويين يقول: المعاني هي الهاجسة في النّفوس، المتصلة بالخواطر، والألفاظ ترجمة للمعاني، فكل ماصحَّ لفظه صحَّ معناه) .(16). وهذا يدل على أن المعاني هي التي تصرف التراكيب، وتتصرف بها، ولا يصح العكس.(17). في حين أنَّ النّحاة قصروا دراستهم على التغيرات التي تطرأ على أواخر الكلم العربية من دون إعراب أو بناء، تاركين التغيرات التي تطرأ على الجملة؛ وأجزائها بالتقديم والتأخير، والذكر والحذف إلى علم المعاني، والدرس النحوي- كما ينبغي أن يكون – إنّما يعالج موضوعين مهمين لاينبغي أن يفرط الدارسون في واحدٍ منهما، لأنهما معاً يمثلان وحدة دراسية لا تجزئة فيها.

1- الموضوع الأولُ : الجملة من حيث تأليفها، ونظامها، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزاؤها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير، ومن إظهار وإضمار.

2- الموضوع الثاني : ما يعرض للجملة العربية من معانٍ عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض، كـ : (التوكيد وأدواته، والنفي وأدواته، والإستفهام وأدواته) إلى غير ذلك من المعاني العامة التي يعبر عنها بالأدوات، والتي تمليها على المتكلمين مقتضيات الخطاب، ومناسبات القول.(18).

هذه في تقديرنا أهم الأسباب التي كانت وراء مشكلة نحو العربية، وصرفها، كما أكد بعضها كثير من الدراسات التي سبقتنا، أما المعالجات والحلول التي نراها فإنها تنطلق أساساً من ضرورة التشذيب،والتهذيب لهذا العلم مادة ومنهجاً بما يحقق الفائدة المرجوة منه بعد أن اتفقت الآراء على ضرورة ذلك، إذْ دعا المرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى: إبعاد النحو عن المناهج الدخيلة عليه، وتنقيته من الآثار المنطقية والفلسفية التي لحقت به .(19)

أما الأب أنستاس ماري الكرملي فقد تنبه إلى أمر آخر، قال: يجب إصلاح قواعد اللغة، وزيادة حروف على حروفها الأصلية، وإتخاذ حركات جديدة زيادة على ماعندنا.(20)، وإذا كنا نتفق والأب الكرملي على ضرورة إصلاح قواعد اللغة العربية، فإننا لانرى ضرورة لزيادة حروف العربية، فحروفها وافية كافية، كذلك حركاتها، وقد تبنى دعوة الكرملي التي أشرنا إليها في ما بعد بعض من عُرفوا بعدائهم العربية.

إنّ إصلاح قواعد اللغة أمرٌ شغل بال الكثير من الدارسين، قال المرحوم د. مصطفى جواد: أما قواعد النّحو والصّرف في العربية، فإن كثيراً منها يجب إصلاحه، والإستبدال به، وهذه القواعد - على الحقيقة- غير كاملة تحتاج إلى إستقراءات جديدة، وإستنباطات عديدة، وإستنتاجات مفيدة فوائد لناتجها من علماء العربية.(21)

ودعا المرحوم د. مهدي المخزومي إلى أن يعني الدارسون بكل ما خلفته مدرسة الكوفة، وأن يستعان بما توصل إليه أساتذتها، وشيوخها فقد حفظوا لنا من ألوان الأساليب، والتعبيرات ما أضاعه البصريون، وأن يستهدى بالمنهج السليم الذي انبنت عليه دراستهم، ففيما توصلوا إليه ما ييسر لنا تحقيق هذه الدعوى بوجهيها من إصلاح جذري منشود، ومن تيسير لاغنى عنه إذا أردنا مصلحة الدارسين الناشئين.(22).

المبحث الثاني: تجديد الخطاب النّحوي والصّرفي في اللّغة العربية، وسبل معالجة مشكلاته

إنّ الدّعوة إلى إصلاح،وتجديد الخطاب النّحوي والصّرفي في اللّغة العربية تنحصرُ في تقديرنا المتواضع ضمن أربعة إتجاهات، نشير إليها بغض النّظر عن موقف شيوخنا الأجلاء منها حين التصريح بها، أو ما استجد لاحقاً قصد نقدها، أو تقويمها،وذلك عن طريق مايأتي:

أولاً- الحَذْفُ والإدماج، وذلك بحذف بعض الأبواب النّحوية من كُتب النّحو، أو إدماج بعض الأبواب ببعضها الآخر.مثل: حذف باب المثنى الذي اقترحه القس حنا رحماني،قال:(ومما يجب حذفه على رأيي- باب المثنى – وذلك للأسباب التالية: كُلُّ لغة متى بلغت درجة من الرّقي استغنت بكل سهولة عن المثنى، وعاملت

قواعدها الأثنين كالثلاثة، وهذه اللغة اليونانية المدرسية كان المثنى فيها إجبارياً أول أمرها،ثم أخذ في الزوال حتى أصبحت الحرية تامة للكاتب في إبقائه، أو حذفه، فلما نشأت اللاتينية على آثار اليونانية حذفته بتاتاً، وتبعتها في ذلك اللّغات التي تفرعت عن اللاتينية،ثم أن أختي العربية؛ السّريانية، والعبرية أبطلتا المثنى، وإن كان قديماً ثابتاً عندهما كما ظهر من بعض كلمات حفظت فيهما. في حين ذهب سلامة موسى إلى إلغاء الألف والنون من المثنى، والواو والنون من جمع المذكر السالم ثم ليجيء بعدهما لاحقاً شريف الشوباشي الذي لم يكتف بتسكين أواخر الكلمات،بل رأي : أن غالبية لغات العالم قد انقرض منها المثنى واكتفت بالمفرد، والجمع،وأن باب (المثنى) في رأيه : لا فائدة منه إلا زيادة تعقيد اللغة . (23).

وهذا الإقتراح لم يرق لكثير من الدارسين العراقين، منهم المرحوم الدكتور مصطفى جواد (رحمه الله)، الذي قال : (ورأينا بعض المغفلين يقترح لإصلاح العربية أقل قباحتها أنها تحرم المتعلم الجديد التمتع بما خلفته العرب من العلم، والأدب والشعر، فهذا اختراع لغة تخليطية، لا إقتراح إصلاح فمن إصلاحه الموهوم إهمال: إعراب المثنى، وما أدري إذا أهمله كيف يُعرف الجارح في قول القائل:" جرح الشرطيين السارقين"،فإن ترْك الإعراب يلجأ إلى استعمال قرينة من العامية، ولعامة كل قطر عربي لهجته فضلاً عن أن العامية كثيرة القرائن).(24).

وإن كنا لا نحبذ ماذهب إليه رحماني في دعوته إلى حذف باب (المثنى) في العربية ، إلا إننا نرى أن ما ذهب إليه الدكتور مصطفى جواد لم يتطرق إلى ماذهب إليه رحماني، لأنّ رحماني اقترح حذف باب المثنى، ومعاملة الأثنين معاملة الجمع كالثلاثة، أي يعامل المثنى معاملة الجمع، ويعرب بإعرابه،فنقول في المثال السابق الذي ذكره مصطفى جواد: (جرحَ الشّرطةُ السّراق)، أو كقولنا: (جرح الشرطيين السُّراق).

كمااقترح المرحوم د. مهدي المخزومي حذف باب(نائب الفاعل)، والتسوية بين الفاعل ونائبه،قال:(فذهابنا إلى التسوية بين الفاعل، ونائب الفاعل مبني على أساس من فهم لطبيعة التركيب، ومن استناد إلى نقول عن أساتذة كان النحاة الآخرون قد استمدوا منهم أصول دراستهم، وكانوا عيالاً عليهم... فإذا أردنا أن ندرس الجملة الفعلية في ضوء المنهج اللغوي وجب علينا أن نغض النّظر عن كل ما قدموه من اعتبارات لا تمت إلى طبيعة اللغة بصلة، وأن ننسى أنهم فصلوا القول في بابين هما في الواقع اللغوي باب واحد.فالجملة الفعلية هي ماكان المسند فيها فعلاً، سواء تقدم المسند إليه أم تأخر،تغيرت صورة الفعل فيها أم لم تتغير،فقولنا: طَلَعَ البّدْرُ، والبّدْرُ طَلَعَ، وانكسرَ الزّجاجُ، وكُسِرَ الزّجاج، كلّها من الجمل الفعلية، والمسند إليه في كل منها فاعل.(25).

وإلى مثل هذا ذهب المرحوم الدكتور أحمد عبد الستار الجواري (رحمه الله).(26).

وذهب د. مصطفى جواد إلى حذف(باب الفعل الناقص) من أبواب النّحو، وهذا الرأي مبني على رأي ابن مضاء القرطبي في إلغاء (العامل) إذ تدمج (كان وأخواتها) في (باب الفعل التام)، ولا يهمنا أن يكون تاماً أو نا قصاً، ومن أجل ذلك يعرب المرفوع بعدها(فاعلاً)، أما المنصوب فنعربه(حالاً).(27).

كما اقرح(رحمه الله): حذف(باب المفعول الثّاني) الذي أصله خبر المبتدأ أيضاً، وأيّد الكوفيين في قولهم : أنَّ المفعول الثاني لـ (ظنَّ) نُصب على الحال لا على أنّه مفعول (ظنَّ)، وعلل ذلك بالقول: إنَّ الأخذ بهذا الرأي ضربٌ من التّساهل، لأنّه لا وجود لمفعولين حقيقين في اللغة، لإستحالة وقوع الفعل على جهتين مختلفتين، وتأثيره أثرين متباينين في وقت واحد.(28).

وذهب إلى هذا الرأي في ما بعد الدكتور إبراهيم السامرائي،قال:أنَّ (ظنَّ وأخواتها)، وما يجري مجراها تتطلب مفعولاً واحداً، أما الأسم المنصوب بعدها؛ فإن الأولى أن يكون حالاً.(29).

أما الأستاذ شاكر الجودي، فيرى: حذف موضوع الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ،وخبر، فيعد الأول (مفعولاً به)،والمفعول الثاني(تمييزاً)، فضلاً عن حذف موضوع الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ، وخبر، فيعد مفعولهما الأول(مفعولاً به)، ومفعولهما الثاني(حالاً) صاحبها المفعول به، وعاملها الفعل. (30).

كما اقترح الأستاذ الجودي: إلغاء(باب نعم وبئس)، وإلحاق المخصوص بالمدح والذم بـ (باب البّدل)،وعدَّ (حبذا، ولا حبذا) كسائر الأفعال بلا فصل في الإعراب بين (حَبَّ)، و(ذا)، وإلحاق المفعول المطلق بـ (المفعول فيه)، ويكون تعريف المفعول فيه :(اسم منصوب يصف الفعل مبيناً زمانه،أو مكانه، أو عدده، أو نوعه، أو توكيده). وسبب ذلك كما يرى الجودي: أنّ اسم (المفعول المطلق) لايدل على مسماه.(31).

ولكن د. مصطفى جواد يرى: أنّ (المفعول المطلق) هو المفعول الحقيقي الأصلي، ولا حاجة به إلى القيد اللفظي من قيود المفاعيل الأخرى(به، معه، لأجله، فيه). أما (المفعول) فهو المفعول به ، وهو مفعول لفظي، ولذا احتاج إلى القيد اللفظي (به، معه، لأجله، فيه،)، لأنها ليست مفعولات حقيقية. ووافق د. مهدي المخزومي الدكتور

مصطفى جواد في ماذهب إليه، قال: (الواقع أن الجدير أن يسمى(المفعول) إنّما هو ما يُسمى بـ (المفعول المطلق)، لأنه هو الحدث الذي يحدثه الفاعل، أما غيره فليس جديراً بهذه التسمية، ولكنّه اصطلاح، ولا مانع أن نصطلح على تسمية ما يتعدى إليه فعل الفاعل بـ (المفعول). أما الموضوعات الأخرى فمتعلقاتها الفعل، لأنهن فعلاً يتعلقن بهن تعلقاً يراد إلى توكيده، أو تعليله، أو بيان أحداثه، أو زمانه، وهنَّ جميعاً منصوبات لأنهن خارجات عن الإسناد، والتفريق بينهن ينبغي أن يقوم على أساس من إدراك مالهنّ من وظائف.(32).

ويقترح د. مصطفى جواد إيصاد (باب أسماء الأفعال المرتجلة) في أبواب النحو، لأنها أفعال قديمة جامدة، وفيها ماهو في دور التطور من الجمود إلى التصرف، مثل: (هلُمَّ يارجل)، أي: تعال، يستوي فيه المفرد، والمثنى، والجمع المؤنث والمذكر في لغة أهل الحجاز، كقوله تعالى:(والقائلينَ لإخوانهم هلُمَّ إلينا).(الأحزاب18).وأهل نجد كانوا يصرفونه، ويقولون: (هلُمَّ، وهلُمي، وهلُما، وهلُمّوا، وهلُمّن)،فماذا لا تضاف أسماء الأفعال إلى الأفعال الجامدة لأن من أبواب النحو التي نستطيع إيصادها(باب الأفعال الدالة على الجمود). أما (أسماء الأفعال المنقولة) فدعوى نقلها واضحة البطلان، ولا يصدق الفكر الثاقب نقلها لإستحالته فليس في النحو (مختبر كيميائي نحوي) يحيل العبارة إلى غير أعيان كلماتها، وليس في قولهم:(عليك حقك)، أي: إلزمه، و(إليك عني)، أي: ابتعد، و(دونك الكتاب)، أي: خذه، إلا مختصرات ذوات أفعال محذوفة لكثرة الإستعمال، وهذه الجمل المنطوق بها إنما هي بقاياها...فالحذف ليس مستغرباً في اللغة العربية،وهكذا يُسد باب من أبواب النحو، وهو(باب أسماء الأفعال).(33)

وقال د. مهدي المخزومي بإيصاد (باب أسماء الأفعال المرتجلة) أيضاً، وسماها:(الأفعال المتخلفة)، لأنه يرى: أنها أفعال شاذة عن سائر الأفعال في أبنيتها، وفي استعمالاتها، فهي على أمثلة ليست من أمثلة الأفعال، ولا يتصل بها ما يتصل بالأفعال من ضمائر، ولا تتصل بها(تاء التأنيث الساكنة) حين يجيء الفاعل بعدها مؤنثاً.

وأضاف: هذه الكلمات الشاذة(أفعال حقيقية)،كما قال الكوفيون؛ ولكنها تخلفت عن سائر الأفعال، فلم تسلك سبيل الأفعال في تصريفها، ولا في صياغتها، ولا في اتصالها باللواحق من ضمير، وتاء التأنيث.(34).

ثانياً: الإهتمام بمشكلة صرف اللغة العربية: لأنه قوام تطورها، ولأنَّ مشكلته أشدّ تعقيداً من المشكلة النحوية، هذا مايراه د.مصطفى جواد، ولذلك اقترح:

أ- طرح (باب المطاوعة) التي هي خرافة عجيبة – كما يرى- لم يزل المعنيون بالصّرف يرددونها، وما فتئت الكتب الصرفية تنقلها، وقد مضى على ابتداعها أكثر من ألف عام، واقترح أن يحل محلها (باب الفعل الذاتي).(35).

ب- في أسماء(الآلة والأداة)، يرى د. مصطفى جواد: أنّ بناء (فِعَال) أحرى بالقياس من (مِفْعل)، و(مِفْعالة) لخفته وسهولته، وقِدَمه لأنَّ المشتقات تتفاضل في القدم بنسبة قلة الزيادة فيها، وكذلك جموع التكسير فـ (القِياد) أقدم زمناً من (المقود).(36).

وفي مؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين، لمجمع اللغة العربية في القاهرة(66- 1967)، اقترح: إباحة جمع (فَعُول) بمعنى فاعل للمذكر جمع مذكر سالماً، وللمؤنث جمع مؤنث سالماً، بعد تحقيق التأنيث، فيقال: (رَجلٌ فَخُور)، و(رجالٌ فخورون)، و(امرأة فخورة)، و(نساءٌ فخورات)، لأنه يصعب على العصريين جمع (الغيور) للرجل والمرأة على(غُيَّر)، وجمعه للمراة خاصة على (غَيَّائر).كما اقترح جمع(فَعْل) على (أفْعال) بغير إستثناء، وهو في الصحيح العين غير المضعف، ولا المعتل الفاء، أو اللام شاذ، ومثلوا له بـ (فَرْخ) و(أفْراخ)، و(زَنْد)، و(أزْناد)، (فَرْد) و(أفْراد)، وأحسبهما مما ورد في الشعر حسب، فالمعتل الفاء الجائز، مثل: (وَقْت – أوْقات)، والمعتل العين، مثل: ثوب – أثواب)،والمعتل اللام، مثل:(نَحْو – أنْحاء)، والمضعف، مثل: (جَدَّ- أجْداد)، وقد شاع في عصرنا جمع: (بَحْث – أبْحاث)،و(مَجْد – أمْجاد).

كما اقترح: أن يبيح مجمع اللغة العربية : اشتقاق فعل، واسم فاعله من وزن(استفعل) لمعنى حينونة الفعل، وطلب فاعله فعله، وإن لم يكن من الأحياء المريدين، ولا من البشر العاقلين، فالإشعار بحينونة الفعل يؤذن بإمكان الكينونة، فقد قالت العرب: (استجز الصوف)، أي حان له أن يُجَز ، وليس هذا الوزن على التحقيق إلا فرعاً من فروع (استفعل) الذي هو للطلب، ولكنه لما كان الفاعل من الجماد المعدوم الحياة، والإرادة صُرف إلى إرادة الحينونة، ويجوز إسناد الإرادة إليه على سبيل المجاز كقوله تعالى: " فَوَجَدا فِيها جِداراً يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَ فَأَقامَهُ قال لوشِئْتَ لأتخَذْتَ عليهِ أجْراً" .(من الآية 77سورة الكهف)، فالجدار لا إرادة له، ولكن (انقض) وهو على وزن (انْفعل)، وقد اشتقه العرب لإرادة الفاعل الحقيقية شبهها، لا للمطاوعة كما ظنَّ الصرفيون فلذلك استعمل معه (يريد)، أعني فعل الإرادة وشبه بالأحياء. وهذا الفعل (استفعل) واسم فاعله(مُستفعل) ضروريان للمصطلحات العلمية، وغيرها لتقابل الأسماء الأفرنجية المكسوعة بالكاسعة (Able) كما في(Abominable)،

والكاسعة(Ible)،كما في (Visible) ، وللنفي غير مستفعلة، مثل (Miscible)،الواردة في مصطلحات الكيمياء قياس غير مستخرجة، وفي المصطلحات العلمية، والمصطلحات الفنية، والمصطلحات الأدبية طائفة كبيرة من الكلمات المختومة بهاتين الكاسعتين فيؤدي مفرداتها(المستفعل)، ويؤدي جمعها (استفعل). وختم القول : أن (أفْعل) في العربية، واسم فاعله(المفعل) قريبان من ذينكم المشتقين فيمكننا الإستفادة منهما أيضا في المشتقات الإصطلاحية.(37).

و قد مرّ بنا أن د.مصطفى جواد يرى: جواز اشتقاق اسم الآلة من الأفعال اللازمة أيضاً، فهي أولى من الأسماء، والصحيح عنده: أنّ اسم الآلة يشتق أحياناً من الأسم ، وأحياناً من الفعل الثلاثي، وأحياناً من الفعل الرباعي.(38).

ويقرر الأستاذ المرحوم محمد بهجة الأثري: إطلاق الإشتقاق في هذا الباب إنسياقاً مع أغراض اللغة في تنويع دلالات المشتقات بحسب ما تشتق منه من الأفعال وغيرها، ومع أغراض الصّناعات الآلية المختلفة ، قال: أقررُ إضافة أوزان أُخر اشتق عليها العرب إلى مثلث(مِفْعلة، مِفْعل، مِفْعال) تنفسياً للغة من كَرْب التضييق عليها من غير مسوغ، وفتحاً للمسالك الكلامية أمام الناطقين بها، من غير نظر إلى كثرة ؛ أوقلة، مادام كلام العرب قد جرى به، كما هو مذهب الكوفيين في إجازة القياس حتى على المثال الواحد المسموع، وإن لم أحب ان أغرق مثلهم هذا الإغراق في الإطلاق في كل باب، كما لا أحب أن أجمد جمود المخالفين من النحاة النازعين إلى مذهب البَصريين. ثمّ قدَّم أربعة وعشرين وزناً أراد إضافتها، وإباحة الإشتقاق عليها. وقال عنها : هذه هي الأوزان الإشتقاقية التي تقصيتها من دواوين اللّغة، هي وماصيغ عليها من صحاح أسماء الآلات، والآلات والمرافق، وقد بلغت (24 وزناً اشتقاقياً)، ومئين من الألفاظ الفصيحة كلها من قديم أوزان العربية، ومن صحيح كلِّمها أُجري اشتقاقها على وفق أساليبها في إسناد فعل الشيء، أي ما يلابس فاعله، أوآلته، أو أداته، أومرفقه.(39) . كما ذهب إلى ضرورة التَّوسع في إشتقاق أسماء الآلة، الأستاذ محمد علي كمال الدين.(40).

جـ - اقتراح د. مصطفى جواد في النسبة إلى (فَعِيلَة)، و(فَعُولة) الجواز، بعدما رأى أنَّ من المسائل الصرفية التي جلبت الضَّرر على العربية في هذا العصر النِّسبة إلى (فَعِيلة) غير مضعفة، ولا معتلة العين بـ (الواو) كـ (الطَّبيعة)، وكذلك (فَعُولة)، مثل(رَكُوبة). وقد ردَّ كون اجتماع الشرطين، أي: صحة العين، ونفي التضعيف قاعدة عامة (حذف الياء من (فعيلة) و(فعولة) وإنما هو خاص بأعلام مشهورة لا عام،لأن للعلم من الشهرة والقرينة ما لايؤثر معهما حذف الياء تأثيراً مشوهاً، وليست حال أسماء الجنس كالأعلام، فالصواب، نقول: (البديهي)،و(الطبيعي)،و(والقبيلي)،و(الغريزي)، لا أن نقول: (البدهي) نسبة إلى البديهة، و(الطبعي) نسبة إلى الطبيعة،و(القبلي) نسبة إلى القبيلة،و(الغرزي) نسبة إلى الغريزة،وعلى ذلك يكون قول الشاعر(سليقي) في قوله :

وَلَسْتُ بنَحوي يلُوك لِسانه ** ولكنْ سَليقي أقولُ فأعْرِبُ

هو صواب وليس بضرورة شعرية، ولا شاذه كما ذهب الرضي في شرحه.(41).

د- النِّسبة إلى الجمع: وهي كسابقتها، لأنها من المسائل الصرفية التي أورثت العربية، وخصوصاً في هذا العصر وهْناً واضطرابا، هذه النسبة المزعوم فيها ردّ الجمع إلى المفرد، حتى أوجب جماعة من شُداة الصّرف، أن يقال: للأنترناسيول الفرنسية (Internationale)،والإنترناشنال الإنجليزية(International) (دَوْلي) لا(دُوَلي) مع أن المراد النسبة إلى الجمع لا إلى المفرد، واستقرىء د. مصطفى جواد أقوال العرب قديماً، كقولهم:(فُلانٌ الشُّعوبي)، نسبة إلى الشّعوب لا إلى شعب واحد، وكقولهم حديثاً:(فلان الحقوقي)، أي: نسبة إلى مجموعة الحقوق، وكقول القدماء من الكتاب كالجاحظ (الملوكي)، ومنه كتاب (التَّصريف الملوكي) لإمام الصرفيين،ونابغتهم ابن جني.(42).

إن النّسبة إلى الجمع كما اقترحها الدكتور مصطفى جواد تتمتع في يومنا هذا بأهمية كبيرة، وضرورة كبرى إذ تصبح واحدة من أدوات تكوين (المُصطلح)، ولاسيما تلك المصطلحات التي يشعر المترجمون بالحاجة إليها حين يواجهون مفردات أجنبية لا تأخذ صورتها إلا إذا نُسبت إلى الجمع.

هـ - إختزال أبواب الفعل الثلاثي إلى خمسة أبواب بدلاً من ستة أبواب، وذلك بدمج البابين الأول ، والثاني في باب واحد، وإطلاق القياس في جموع التكسير الثلاثية ، والتيسير في جواز كسر أحرف المضارعة بدلاً من التقيد بالفتح.(43)، وهذا المقترح الذي قدمه الأستاذ محمد علي كمال الدين لا يخدم العربية، لأنّ كسر أحرف المضارعة من لغة العوام في هذا العصر؛ ومن اللّغات المذمومة في عصور الفصاحة، وقد اطلق عليها اللغويون القدامى (التَّلتلة).

ثالثاً : ضرورة تأليف كتب مدرسية تعليمية جديدة : وذلك لأنّ ضعف هذه اللغة المجيدة ناشيءٌ عن أسباب كثيرة، أقواهاً تأثيراً، وأيسرها علاجاً، هي رداءة الكتب المؤلفة لتعليمها من خلال الخلط في التعاريف،والتعابير المغلوط فيها،لأنّ المؤلف لكتاب في القواعد العربية يجب أن يكون سلس التّعبير، طاهر العبارة،متين الجمل، محكم البحث، وإلا ففساد كتابه أكثر من صلاحه. من ذلك، قولهم: (على كُلِّ انسان أن يُحب وطنه، ويفدي دونه كُلَّ نفيس)، فـ (الفِداء) حصل لـ (كُلّ نفيس) لا للوطن. ومصدر هذا الخطأ قول الشاعر الرصافي(1875 - 1945 م) في أحد الأناشيد المدرسية: (نبذل الأرواح نفديها لإحياء الوطن)*، فـ (الفِداء صار للأرواح لا للوطن)، فصواب الخطأ الأول:(ونفديه بكُلِّ نفيس)، وصحيح الغلط الثاني : (ونفدي بها إحياء الوطن).(44). لذا على المصلحين من رجال العلم أن يتوافروا على وضع الكتب السهلة في جميع فروع اللغة العربية في ضوء الحقائق العلمية التي أقرها رجال التربية والتعليم في العصر الحاضر. كما يجب وضع كتب في النّحو والصّرف تتفق وحاجة الطلبة في المدارس الإبتدائية أولاً، تتوافر فيها الأصول التعليمية الحديثة بأن يقتصر على الباب من القواعد العلمية التي تلائم قابليات الطلاب، وتنطبق على مستواهم العقلي من غير زيادة، ولا نقص، وأن يكثر من التمارين التي من شأنها أن تقرر في ذهن الطالب إتقان القاعدة، والإنتفاع بها عملياً في وقت واحد، وأن ترتب القواعد ترتيباً منطقياً فيرتقى بها من الأسهل إلى السهل، ومن السّهل إلى الصّعب، ومن الصّعب إلى الأصعب ، كما ينبغي أن تبوب تبويباً رياضياً فلا تعرض على الطالب قاعدة إلا بعد التمهيد لها بمقدمات تقوم عليها تلك القاعدة.(45).

رابعاً: إعداد القائمين على تدريس اللغة العربية: وهذا هو الجانب الثاني لتيسير النحو،فإذا كان الجانب الأول متمثلاً بإتباع المنهج (الوصفي الإستقرائي) في دراسة النحو، فإن الجانب الثاني يتعلق بتدريس النحو، والصّرف،لأنّ التدريس في حقيقة أمره ليس محض تلقين، وإلقاء، وإنما هو قبل كل شيء تواصل فكري ينبغي أن يقوم على الفكر الواعي الذي يفقه الموضوع، ويفهمه فهماً عميقاً، ويدرك الغرض الذي يعمل من أجله، والغاية التي يريد أن يصل إليها.(46).

كما أن من أسباب ضعف اللّغة العربية في المدارس خاصة، هو: قلة علم جماعات من المعلمين بها، ووعورة طرق تعليمها، فالمعلم الذي يعلم تلاميذه بأسلوب شكس يكون كمن يحمل الطفل الحابي على العدو والجري، فتنقطع به الأسباب لأنه طلب المحال، وإدراك المُحال لا ينال.(47).

لذا لابد لمتعلم العربية، ومعلمها من الرجوع إلى مشهور كلام العرب، ومألوف عباراتهم، ومظان بيانهم، وواضح مناهجهم، لأنّ العربية أصبحت صناعة، والصناعة لا تتقن إلا بكثرة التّمرين، والمزاولة والمعالجة، وليست طرق الإتقان مقصورة على علم القواعد،والإستشهاد عليها بشواهد أكثرها من النظم المصنوع،وإنما هي مقصورة على دراسة نثر القرآن الكريم، وأمثال العرب، وأقوال خطبائهم وفصحائهم وكتابهم، لأنّ المراد تخريج الطلاب للعربية في علم المقال، وفن الكتابة بالصواب، لا تعليمهم الشّعر، ولا تعويدهم إرتكاب الضرائر، فالشعر الممنوع، والشّعر المصنوع هما اللذان أفسدا قواعد اللّغة العربية، وطرق الجواز والتجوز، والإستجابة هي التي عسرت علمها على التلاميذ.(48).

خاتمة البحـــث ونتائجه

مما تقدم نرى أن لا خلاف بين علمائنا قديماً، وحديثاً في صعوبة النّحو والصرف، وإن حظي النحو بإهتمام أوسع من نظيره علم الصّرف، وذلك لأنّ القدماء عرفوا فضل النّحو، وأهميته، فأولوه عناية كبيرة، واهتماماً عظيما، ولم يغفلوا عن تيسيره، كما أشرنا إلى بعض الجهود الخيرة المباركة، وخير ما يمكن ان يقال في خاتمة هذا البحث، هو قول الجاحظ في (رسالة المعلمين):(وأما النّحو فلا تشغل قلبه- أي الصّبي - منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللّحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه. ومازاد على ذلك فهو مشغله عما هو أولى به، ومذهل عما هو أردّ عليه منه من رواية المثل، والشاهد، والخبر الصادق والتعبير البارع).(49)، ومعنى هذا أن القدماء فرقوا بين كتب المبتدئين،وكتب المختصين، وبذلك ازدادت كتب المتون، والمختصرات لتيسير النحو حتى إذا جاء القرن العشرون تبارى المؤلفون في وضع كتب تعليمية ولكن الشكوى من صعوبة النّحو ظلت قائمة، وقد أشرنا في البحث إلى ماتراه سبب الشكوى، ومبعث البلوى، هذا فضلاً عما رآه بعض أساتذتنا إذْ أوجزها، بالقول: أن كتب النحو يتجلى فيها:

1- الإهتمام بالقواعد أكثر من الإهتمام بالنصوص التي تنمي الملكة اللسانية.
2- كثرة العِلل والحجج، وكثرة المصطلحات.

3- اضطراب القواعد، والإمعان في الغموض، وجمود الأمثلة.
4- كثرة الآراء في التأويل،والإعراب.
5- عدم التدرج في ترتيب مسائل النحو، ووصف القواعد، إذ يستعين النحاة بمجهول لإيضاح مجهول مثله.
6- الخلط بين مسائل النحو، ومسائل علوم أخرى.(50)، إذ خلطوا الكثير من الفكر اليوناني الذي جاءت به جهود الترجمة تأثراً بمذهب الإعتزال، أو البيئة بعد أن أولعوا بالنظر العقلي في مسائل النحو، يؤيد هذا ما نقلته لنا كتب التراجم من عقد المناظرات مع المناطقة، والمترجمين، أو تعليقات الشراح، وأصحاب الحواشي على ماجاء في المتون والشروح من إشارت عُرفت بها متون المنطق.لذا عنيت المجامع اللغوية العربية منذ أكثر من نصف قرن بمسألة تيسير النحو، وعقدت المؤتمرات والندوات، وألفت الكتب، ونشرت البحوث، واتجه الدارسون وجهتين: الأولى: تأكيد ما ذهب إليه ابن مضاء القرطبي (في الرَّد على النُّحاة) ، والتمسك بآرائه من غير أن يناقشوها نقاشاً علمياً يصوّر و اقع النّحو العربي، ودوافع تأليف قواعده، وتقعيدها.
الثانية : التمسك بالقديم، وعرض النّحو كما جاء في كتب الأقدمين من غير أن يُبَسطوه، أو يحاولوا عرض مسائله عرضاً مُيسَّراً، والنظر في أصوله وأحكامه.(51).
ولما كان النّحو كما عرّفه بعض النحاة: "أنّه العلم الحاصل بالتّمرن، أي أنه قواعد مقررة، وأدلة، وجد العالم بها أم لا". أو بعبارة أخرى: "ملكة حاصلة بالتمرن".(52)، كان لابد لنا من التساؤل: إلى أي مدى اتسم النّحو بسمات العلم المضبوط، أوالصناعة.وأول ما نلاحظه في هذا الصدد: أنّ النّحو يتسم بالموضوعية،وما لا يكون لها من استقراء ناقص، فأما الإستقراء الناقص فيتضح من أن النّحاة قد بنوا النّحو على المسموع من كلام العرب، (والمقصود هنا ماروي من اللغة الأدبية لا لغة الكلام والتخاطب). ولقد كان سماعهم عن العرب يجري بحسب منهج محدد ذي اختيارات تاريخية، واجتماعية، وجغرافية معينة، فكان لهم همّ في الزمان، وانتقاء في المكان، وقد أجروا استقراء على ماوصل إلى أيديهم من النصوص مستغنين به عن غيره مما لم يصل إليهم، فكان ذلك منهم استقراءً ناقِصاً، وهو مطلب العلم المضبوط أو الصناعة. وأما العنصر الثاني للموضوعية، وهو الضَّبط فقد كان يبدو في مظهرين، الأول: أنهم كانوا يردون قواعدهم إلى ماتقوله العرب، ويوثقون كل قاعدة يصلون إلى تجريدها بالشواهد(وهو مايعرف عندهم بالإحتجاج)، وهذا شبيه بما يعرف في التجربة العلمية تحت (تحقيق الغرض).وأما المظهر الثاني: فهو الضوابط التي أنشأوها ليتعرفوا بها على الأبواب كقول ابن السراج(-316 هجـ): " وتعتبر خبراً لمبتدأ بأنك متى سألت عن الخبر جاز أن يجاب بالمبتدأ، لأنه يرجع إلى أنه هو هو في المعنى . ألا ترى أن القائل إذا قال:(عمرو منطلقٌ)، فقلت: من المنطلق؟. قال: عمرو.(53). هكذا ضبط ابن السراج المبتدأ بصياغة السؤال، والجواب، وهو شبيه ضبط نتائج العمليات الحسابية.(54). وبرغم أننا نتفق والرأي القائل: أنّه لا يحق لعلم من العلوم أن يدعي أن (علم اللّغة) فرع منه، أو تابع من توابعه، فكما لا تصح نسبة الفكر الإنساني، وهو وعاء العلوم إلى فرع معين من العلوم، لا تصح نسبة علم اللغة- واللغة وعاء الفكر - إلى فرع معين من تلك العلوم.(55)، ولكن هذا لايمنع من أن نتجه إلى العلوم الأخرى بقصد تشذيب النحو والصّرف، وتيسير سبل تحصليهما على المبتدئين والمتعلمين في ضوء ما قدّمنا بعضاً من سبل للمعالجة، بعد تشخيص العلة، والأسباب الكامنة التي أدت إلى استصعاب الدراسة النّحوية، والصّرفية ونفور المتعلمين منها، والتوجه نحو إعتماد لغة القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف على الرغم من أن النحاة الأولين كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد من البصريين، والكسائي، وهشام، والفراء وغيرهم من الكوفيين لم يصرحوا برأيهم في الإستشهاد بالحديث الشريف في النّحو، إلا إننا نلحظ أن سيبويه استفاد من بعض الأحاديث النبوية، واحتج بها على تفسيرعبارات وردت عن العرب، أو توضيح شاهد قرآني جاء به في مسألة من المسائل. ومع قلة الأحاديث الشريفة فإننا نستطيع القول أنه إنما ترك الإكثار منها لأن أسلوب الحديث النبوي لايمكن أن يخرج في شيء من القواعد والأصول عما جاء في كلام الله (عزَّ وجلَّ)، أو في كلام العرب الفصحاء، فالحديث الشريف بعد القرآن الكريم في المنزلة، وفي وجوب الإستشهاد بما ثبت أنه قاله بلفظه.(56). قال السيوطي:(وأما كلامه صلى الله عليه وسلّم، فيستدل منه بما يثبت أنه قاله (صلوات الله عليه) على اللفظ المروي).(57). يعزز هذا ما جاء في قرار مجمع اللغة العربية (مجمع فؤاد الأول للغة العربية) في القاهرة، بعد أن تدارس آراء النحاة في هذه المسألة ، ثم ليقرر بعد هذا:(لايحتج في العربية بحديث لايوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها...). (58). كذلك لا يفوتنا الإعتماد على شعر العرب الخالي من الضرورة الشعرية،وماجاء من خطب وحِكَم ، وأمثال حفظتها لنا كتب الأدب والسّير والتاريخ.وفي الختام الحمْدُ لله أولاً وآخراً، عسى أن نكون قد وفقنا في

ماسعينا إليه في تجديد خطاب لغتنا الكريمة في(النّحو والصّرف)، وخدمة تراثها، ولغتها الكريمة التي كرّمها سبحانه بكتابه الذي:(لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ. [فصلت:42].وهو الموفق للصواب، عليه توكلت، وإليه أنيب، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هوامش البحث،والتعليقات:

****

(1) سورة الأنعام (الآية 99).
(2)- سورة الأنعام (الآية 142).
(3)- انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد – أبو الوليد محمد الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: 595هـ) (281/2)، أحمد خورشيد النوره جي - مفاهيم في الفلسفة والإجتماع، ص27.
(4) - د. محمد كامل حسن – اللغة العربية المعاصرة، ص5.
(5) انظر: معجم الأدباء- ياقوت الحموي8/ 148(مصر- ب.ت)، وبغية الوعاة لجلال الدين السيوطي1 /508.
(6) لمزيد من التفصيل في تراجم الأعلام الذين مرَّ ذكرهم. انظر: بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط (1) البابي الحلبي - مصر(1964).
(7) ظهر الكتاب عام 1937م بعد موجة إنتقادات ظهرت في العصر الحديث لمنهج النحاة القدماء في درسهم النَّحو،ويعد أول كتاب في العالم العربي نقد نظريات النّحو التقليدية.- انظر: كتاب إحياء النحو- إبراهيم مصطفى، تقديم:د. طه حسين،لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر- القاهرة ط 1959،وقد اعترف المجمع اللغوي بما جاء فيه (1945مـ)،ثم اعتمدته أجهزة وزارة التربية (مصر) بعد ذلك(1957مـ) وما بعدها،وطبقت طريقته في المدارس الإعدادية، والثانوية،إلا أنها سرعان ما تخلت عنها بعد مضي ثلاث سنوات لصعوبات تربوية أكثر منها علمية.
(*) يعد الدكتور (ولهلم سبيتا) الرائد لكل ما كتب عن العامية المصرية من الأجانب ففي سنة 1880م ألف كتاباً بالألمانية عن (قواعد العربية العامية في مصر). ومن هذا الكتاب خرجت الدعوة إلى اتخاذ العامية لغة أدبية, والشكوى من صعوبة العربية الفصحى, واتخاذ الحروف اللاتينية لكتابة العامية, تلك الحروف التي نودي باستخدامها في ما بعد لكتابة العربية الفصحى. انظر: - د. نفوسة زكريا , تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر , دار المعارف بالإسكندرية , ط 2, 1980 . ص 18 . ثم وجدت هذه الدعوة الخبيثة صداها في أقطار عربية أخرى، مثل: العراق،ولبنان، ولعل آخرها(2013مـ) ما جاء به نور الدين عيوش في المغرب.
(8) انظر: د. مصطفى جواد – المباحث اللغوية في العراق، ص 9 وما بعدها.
(9) انظر: د. مهدي المخزومي- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 464،والجاحظ – البيان والتبيين، 1/ 87، وابن رشيق القيرواني- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد 1/ 20.
(10) د. مصطفى جواد – المباحث اللغوية في العراق، ص10،13، 254
(11).د. مصطفى جواد – النحو الكوفي وأثره في تيسير قواعد اللغة (بحث)، مجلة المعلم الجديد، مجلد(213/1).
(12) د. عبد الجبار جعفر القزاز- الدراسات اللغوية في العراق، ص 168.
(13) د. مصطفى جواد- المباحث اللغوية في العراق، ص254.
(14) د. مصطفى جواد– ضعف اللغة العربية في المدارس وطرائق تقويتها،مجلة المعلم الجديد،مجلد(11)، ص2.
(15) د. مهدي المخزومي- في النحو العربي- نقدٌ وتو جيه، ص26.
(16)انظر: د. مصطفى جواد – المباحث اللغوية في العراق، ص8. نقلاً عن : البصائر والذخائر 1/ 175.
(17) د.مصطفى جواد – المباحث اللغوية في العراق، ص 8
(18) د. مهدي المخزومي- في النحو العربي- نقدٌ وتوجيه، ص17،18.
(19) إبراهيم مصطفى- إحياء النّحو (المقدمة)، ص 2.
(20) انظر: مجلة لغة العرب(مجلد 7 لسنة 1929)،ص 254.
(21) د. مصطفى جواد- مشكلات اللغة العربية وحلّها، مجلة المعلم الجديد، المجلد الخامس، العدد الثاني، ص 98.
(22) انظر:د.عبدالجبارجعفر القزاز- الدراسات اللغوية في العراق، ص95.

(23) انظر : جريدة العراق – بغداد، العدد(785) في 3حزيران 1924. وسلامة موسى - اللغة الفصحى واللغة العامية , مجلة الهلال (مصر) السنة الرابعة والثلاثون، ج 10/ 1077 . ولمزيد من التفصيل: انظر: شريف الشوباشي- لتحيا اللغة العربية ويسقط سيبويه - الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة(2004) ص 167- 175.
(24) مصطفى جواد- مجلة لغة العرب- بغداد، السنة التاسعة، العدد الثاني، ص 28.
(25) في النّحو العربي- نقدٌ وتوجيه، ص46،47.
(26) انظر: نحو الفعل، ص 89.
(27)(28) لمزيد من التفصيل: انظر: كتابنا: مصطفى جواد وجهوده اللغوية ، ط (2)،ص109-112.
(29) النّحو العربي – نقدٌ وبناء، ص90.
(30)(31) انظر- د. عبد الجبار جعفر القزاز-الدراسات اللغوية في العراق،ص 163،172
(32) انظر: كتابنا: مصطفى جواد وجهوده اللغوية، ص220،207ومابعدها، ود. مهدي المخزومي في النحو العربي- قواعدٌ وتطبيق،ص105.
(34) في النحو العربي- قواعدٌ وتطبيق، ص 141.
(35) لمزيد من التفصيل:انظر: المباحث اللغوية في العراق ، ص 15-19.
(36) انظر: المباحث اللغوية في العراق(مصدر سابق) ص19،20، ولمزيد من التفصيل: انظر: مقترحات ضرورية في قواعد اللغة العربية،مجمع اللغة العربية القاهرة- البحوث والمحاضرات(الورة 33 لسنة 1966-1967) ص25.
(37) انظر: مقترحات ضرورية في قواعد اللغة العربية، مجمع اللغة العربية القاهرة- البحوث والمحاضرات(الدورة 33 لسنة 1966-1967) ص28-33,.
(38) المباحث اللغوية في العراق، ص 79.
(39) لمزيد من التفصيل، انظر: محمد بهجة الأثري- نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية وضوابط اللغة، وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي ،ص 39- 73.
(40) انظر: د. عبد الجبار جعفر القزاز- الدراسات اللغوية في العراق، ص189.
(41) د.مصطفى جواد- المباحث اللغوية في العراق، ص23.
(42) انظر: المباحث اللغوية في العراق، ص23.، وكتابنا: مصطفى جواد وجهوده اللغوية، ص 249.
(43) انظر:د. عبد الجبار جعفر القزاز- الدراسات اللغوية في العراق، ص189.
(44) للمزيد: انظر: ضعف اللغة العربية قي المدارس وطرائق تقويتها، المعلم الجديد(بحث) المجلد11، 1/2/6.
(45) مجلة عالم الغد، السنة الأولى(1945) العدد3، ص74.
(46)د. أحمد عبد الستار الجواري- نحو التيسير، ص8.
(47)د. مصطفى جواد- ضعف اللغة العربية في المدارس وطرائق تقويتها،مجلة المعلم الجديد(م.س)، ص2-6.
(48) د. مصطفى جواد- كيف تدرس العربية ؟!، مجلة المعلم الجديد، المجلد التاسع(1945)، 294/6.
(49) (50) رسائل الجاحظ 3/ 38، نقلاً عن د. أحمد مطلوب- تيسير النّحو(بحث) ، لغة الضاد (القسم الأول)- المجمع العلمي العراقي (مصدر سابق.).
(51) د. خديجة الحديثي- رأي في مسائل تيسير النحو (بحث)، لغة الضاد - المجمع العلمي العراقي (الجزء السابع- القسم الأول، لسنة2002).
(52) ابن الطيب الفاسي الشرفي – فيض نشر الإنشراح من روض طي الإقتراح(1915)،ص،24 ،.35 نقلاً عن: الأصول(دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي) - د. تمام حسان- دار الشؤون الثقافية العامة– بغداد 1988،ص60.
(53) الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج، تحقيق:د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف 1973،76/1. وانظر: الأصول(دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) - د. تمام حسان- دار الشؤون الثقافية العامة– بغداد 1988،ص 61.
(54) تمام حسان (دكتور)-) الأصول(دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) - دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد 1988، ص 61.

(55) لمزيد من التفصيل، انظر: محمد ضاري حمادي (دكتور)- علم اللـّغة وموقعه من العلوم في الدراسات الحديثة،(بحث)، لغة الضـّاد – المجمع العلمي العراقي (الجزء السابع- القسم الثاني) لسنة2002) ص615-626.
(56) لمزيد من التفصيل، انظر: كتابنا: منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه- دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد(1990)، ص 169مابعدها.
(57) جلال الدين السيوطي – الإقتراح، تحقيق:أحمد محمد قاسم (القاهرة - ط (1) 1976، ص52,
(58) انظر مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة (الجزء الرابع) لسنة 1927، ود. عبد الله الجبوري- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً مجموعة القرارات العلمية 1932- 1962) مطبعة الكيلاني – القاهرة (1391هجـ - 1971م) ، ص 3.

مصادر البحث ومراجعه:

****

- إبراهيم السامرائي- النحو العربي(نقدٌ وبناء)،دار الصادق – بيروت 1968.
- إبراهيم مصطفى- إحياء النحو ، تقديم:د. طه حسين،لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر- القاهرة ط 1959.
- ابن رشد الحفيد (أبو الوليد محمد بن أحمد – المتوفي 595هـ)، دار الحديث – القاهرة 2004م.
- ابن رشيق القيرواني(أبو علي الحسن)- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الجيل ، ط (5) 1981.
- أبو بكر بن السراج النحوي البغدادي(المتوفي 316هجـ)- كتاب الأصول في النحو، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان – النجف الأشرف1973مـ 1393هجـ.
- أبو عثمان عمرو بن بحر(الجاحظ)- البيان والتبيين،تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 7(1998).
- أبو الوليد محمد الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: 595هـ) - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، البابي الحلبي – القاهرة (ب.ت).
- أحمد خورشيد النوره جي – مفاهيم في الفلسفة والإجتماع، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد 1990.
- أحمد عبد الستار الجواري(دكتور)- نحوالتيسير،مطبعة المجمع العلمي العراقي،ط (2) بغداد1984م .
- أحمد عبد الستار الجواري(دكتور)- نحوالفعل،مطبعة المجمع العلمي العراقي،ط (2) بغداد1974م .
- أحمد مطلوب (دكتور)- تيسير النّحو(بحث)، مجلة الضاد- المجمع العلمي العراقي ،بغداد ،الجزء السابع (1423هـ 2002م)،
- إنستاس ماري الكرملي(الأب)- مجلة لغة العرب(مجلد 7)، لسنة 1929.
- تمام حسان (دكتور)- الأصول(دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، دار الشؤون الثافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام – دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد1988.
- جلال الدين السيوطي- بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط1) - البابي الحلبي، مصر(1964).
- جلال الدين السيوطي – الإقتراح، تحقيق:أحمد محمد قاسم (القاهرة - ط (1) 1976.
- حنا رحماني- جريدة العراق – بغداد، العدد (785) في 3 حزيران 1924.
- خديجة الحديثي (دكتور)- رأي في مسائل تيسير النحو، مجلة الضاد- المجمع العلمي العراقي ،بغداد ،الجزء السابع (1423هـ 2002م).
- سلامة موسى - اللغة الفصحى واللغة العامية - مجلة الهلال , السنة الرابعة والثلاثون، جـ 10/ 1074 .
- شريف الشوباشي - لتحيا اللغة العربية ويسقط سيبويه , الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2004.
- عبد الجبار جعفر القزاز (دكتور)- الدراسات اللغوية في العراق ، دار الرشيد للنشر – بغداد 1981.
- عبد الله الجبوري (دكتور) - مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ، مجموعة القرارات العلمية 1932- 1962) مطبعة الكيلاني – القاهرة (11971م).
- فردينان دي سوسير- دروس في الألسنية العامة، ترجمة: صالح القرمادي، وآخرون، الدار العربية للكتاب، تونس (1985)،

- محمد بهجة الأتري- نظرات فاحصة نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية، وضوابط اللغة، وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي، وزارة الثقافة والإعلام – دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1991.
-محمد ضاري حمادي (دكتور)- علم اللّغة وموقعه من العلوم في الدراسات الحديثة،(بحث)، لغة الضّاد – المجمع العلمي العراقي (الجزء السابع- القسم الثاني) لسنة2002
- محمد عبد المطلب البكّاء(دكتور)- مصطفى جواد وجهوده اللغوية- دار الشؤون الثقافية العامة – وزارة الثقافة والإعلام،(ط2) بغداد 1987
- محمد عبد المطلب البكّاء(دكتور) - منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه- دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد(1990).
- محمد كامل حسن(دكتور) اللغة العربية المعاصرة، دار المعارف بمصر 1976.
- مصطفى جواد(دكتور)- البحوث والمحاضرات: مقترحات ضرورية في قواعد اللغة العربية، مجمع اللغة العربية - القاهرة (الدورة 33) لسنة 1966-1967).
- مصطفى جواد (دكتور) – ضعف اللغة العربية في المدارس وطرائق تقويتها، مجلة المعلم الجديد،وزارة التربية والتعليم- العراق، مجلد(11)، 1947
- مصطفى جواد (دكتور)- المباحث اللغوية في العراق، مطبعة العاني- بغداد 1965.
- مصطفى جواد (دكتور)- مشكلات اللغة العربية وحلّها، مجلة المعلم الجديد،وزارة التربية والتعليم- العراق، المجلد الخامس، العدد الثاني 1940..
- مصطفى جواد(دكتور)- (تعقيب) مجلة لغة العرب- بغداد (مجلد 7 لسنة 1929).
- مصطفى جواد (دكتور) - تعقيب ،مجلة عالم الغد، السنة الأولى(1945) العدد3.
- مصطفى جواد(دكتور) - النحو الكوفي وأثره في تيسير قواعد اللغة (بحث)، مجلة المعلم الجديد،وزارة التربية والتعليم – العراق، مجلد(13) 1950.
- مهدي المخزومي(دكتور)- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، القاهرة 1958.
- مهدي المخزومي(دكتور) – في النّحو العربي(قواعد وتطبيق)- مطبعة البابي الحلبي – القاهرة 1966.
- مهدي المخزومي(دكتور) – في النّحو العربي (نقد وتوجيه)، المكتبة العصرية – بيروت1964.
- نفوسة زكريا (دكتور)- تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر،دار المعارف- الإسكندرية , ط 2(1980).
- ياقوت الحموي- معجم الأدباء، مكتبة عيسى البابي الحلبي، مصر (بدون تاريخ).